الفصل الخامس

الجهود المصرية في إحياء الكيان الفلسطيني وعدوان ١٩٦٧

(١٩٦٢ -١٩٦٧)

المبحث الأول: مصر والشخصية الفلسطينية

المطلب الأول: مصر تطالب الجامعة العربية بإنشاء جهازفلسطيني.
المطلب الثاني: إصدار مصر دستور جديد في قطاع غزة.
المبحث الثاني:دعوة مصر لعقد مؤتمرات قمة عربية من أجل فلسطين.
المطلبالأول:مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث وفلسطين.
المطلب الثاني: أزمة مؤتمرات القمةالعربية والاقتراح المصري البديل.

المبحث الثالث: حرب يونيو١٩٦٧ والقضية الفلسطينية.

المطلب الأول:مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها
المطلب الأول:مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها
المطلب الثاني: أثرحرب ١٩٦٧ على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

مصر والشخصية الفلسطينية (*)

المطلب الأول: مصر تطالب الجامعة العربية بإنشاء جهاز فلسطيني

بذلت الحكومة المصرية داخل نطاق الجامعة العربية محاولة جادة لإظهار الكيان الفلسطيني، فقدمت يوم ٩ مارس ١٩٥٩، مشروعا يتضمن بعض الأسس التي تقضي بتنظيم الكيان الفلسطيني وإنشاء جهاز خاص بالقضية الفلسطينية في كل حكومة عربية، إلا أن هذا المشروع وجد معارضة من بعض الدول العربية.

وفي انعقادمجلس الجامعة العربية دورتهفي شتورا (لبنان) في أغسطس ١٩٦٠، تكررت مطالبة الحكومة المصرية لدول الجامعة العربية بالمحافظة على الشخصية الفلسطينية، حتى إذا استعاد الشعب الفلسطيني وطنه، أمكنه ممارسة حقوقه كاملة، غير أن بعض الدول العربية لم تعط هذه التوصيات عنايتها ولم تضعها موذع التنفيذ [١].

وفي اجتماع الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٣، جرى فيهابحثأمر تعيين ممثلا لفلسطينفي مجلس الجامعة العربية خلفا لأحمد حلمي عبد الباقي (رئيس حكومة عموم فلسطين) الذي توفي بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٣،، وقد نص قرار الجامعة رقم ١٩٠٩علىى: " تأكيد حق شعب فلسطين في بلادهوتمكينه من تحرير مصيره بنفسه وممارسة حقوق الوطنية كاملة..... إن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية " [٢].

دار خلاف شديد بين الهيئة العربية العلياوبين الحكومة المصرية التي كانت ترى أن تعيين مندوب فلسطين هو حق مجلس الجامعة العربية، في حين أصرّت الهيئة العربية العليا أن هذا هو حقها الطبيعي، وانتهى هذا النزاع السياسي بانتصار وجهة نظر مصر وتم بالفعل تعيين أحمد الشقيري مندوبا لفلسطين في الجامعة

(*) مفهوم الشخصية الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني هو تغبير سياسي أكثر منه اصطلاح قانوني، وذلك بسبب تهجير الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه وتمزق بنيانه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انظر: عيسى الشعيبي ، الكيانية الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١١-١٢.

(١) محمد قرج، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

(٢) قرارات مجلس الجامعة العربية، مصدر سابق، ص ٥.

العربية، وأبدى رئيس وفد الأردن عدم موافقة حكومته على ذلك، كما رفض رئيس الوفد السعودي للمبدأ الذيينُص عليه القرار[1].

فذهب لأول مرة وفد فلسطيني برئاسة أحمد الشقيرييضمثلاثة وعشرين عضوا فلسطينيا من مختلف الأقطار العربية التي يقيم فيها الفلسطينيون إلى مقرهيئة الأمم المتحدة، حيث اشترك هذا الوفد في دورتها الأخيرة عام ١٩٦٣، باسم فلسطين، وأجرى عدة اتصالات مع وفود الدول الصديقة والشقيقة شارحا تطورات القضية الفلسطينية والظروف التي مرت بها.

المطلب الثاني: إصدار مصر دستور جديد في قطاع غزة.

طيلة الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٢، كانت الإدارة المصرية تعامل سكان قطاع غزة على أساس أنه منطقة عسكرية خاضعة لقوانين الطوارئ، ولم تكن فيه أية هيئة فلسطينية تمارس سلطاتإداريةأو سياسية أو تشريعية، حيث كان الحاكم الإداري العام المصري هو السلطة الوحيدة.

صحيح أنه صدر القانون رقم ٦٢١ لعام ١٩٥٣، والقانون رقم ٢٥٥ لعام ١٩٥٥، إلا أن هذين القانونين لم يبدلا من الواقعالسابق شيئاإلا في إطار المسائل الشكلية كتغيير الاسم، حيث أطلق على تلك المنطقة من جنوب فلسطين، اسم قطاع غزة لأول مرة بموجب المادة الأولى من القانون الأول، في حين نص القانون الثاني على تشكيل ما كان يسمى بالمجلس التنفيذي الذي يتكون من: الحاكم الإداري العام رئيسا ومن مديري المديرياتالتنفيذية في القطاع وجميعهم من قبل السلطات المصرية.

ويلاحظ ان هذا المجلس سوى هيئة لمساعدة الحاكمالإداري العام، ولم يغير ذلك من الصلاحيات المطلقة للحاكم الإداري العام المصري.

والخلاصة أن هذين القانوني لم يسمحا للفلسطينيين بالمشاركة في إدارة قطاعهم.

في ٥ مارس ١٩٦٢، وضعت الحكومة المصرية نظاما خاصا بفلسطين، طبقته على قطاع غزة، وكان يختلف عما سبقه بحكم دواعي التطور وتلاحق الأحداث التي كانت تتطلب من السلطة المصرية وضع نظام دستوري جديد يساير آمال الشعب الفلسطيني، وجاء في مقدمة هذا الدستور أن فلسطين جزء عزيز لا سمكن لا يمكن أن يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأهلها عرب أحرار من صميم الأمة العربية وتكونت مواد هذا الدستور من ٧٤ مادة توزعت على أربعة أبواب، تضمن الباب الأول، المواد الخاصة بقطاع غزة وللفلسطينيين المقيمين فيه، وتالف من مادتين، نصت الأولى على أن قطاع غزة جزءلا يتجزأ من أرض فلسطين، وأن الجمهورية

---

(١) المصدر نفسه.

العربيـة المتحـدة، تقـوم بمسـاعدة أهلـه ومـؤازرتهم حتـى يتحقـق نصـرهم، فـي حـين تضمنت المادة الثانية على مطالبة الفلسطينيين بتشكيل اتحادا قوميا يضم الفلسطينيون أينما كانوا، وهدفه العمل المشترك على استرداد الأراضيالمغتصبة من فلسطين[1] .

أمّا الباب الثاني فقد اشتمل على المواد الدستورية المتعلقة بالحقوق والواجبات العامة وتتألف من اثنتي عشرة مادة، كما احتوى الباب الثالث على السلطات وتكون من ٥٤ مادة، تقع في ستة فصول، وتبحث في سلطاتالحاكم الإداري العام والمجلس التنفيذي الذي حددت صلاحياته بمناقشة القوانين وإقرار ها، وتم وضع القوانين التي تنظم العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وحددت الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها الحاكم الإداري العام[2] .

وما يمكننا قوله أن هذا دستور ١٩٦٢، لم يحقق طموحات الشعب الفلسطيني، فقد ظلت السلطة بيد الحاكم الإداري العام المصري حتى نهاية عام ١٩٦٤.

محاولة فلسطينيةلوضع مشروع دستور جديد :

جـرت محاولـة فلسـطينية جـادة لتصـحيح العلاقـة بـين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية، التي اتخذت شكل الصراع، حيث كانت السلطة التنفيذية (Executive Power) تعنـي الإدارة المصـرية، والسـلطة التشـريعية (Legislative Power) تعنـي السلطة الفلسطينية، ومن ثم تقدم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٦٤، بمشروع دستور جديدمعدل لدستور عام ١٩٦٢ فتم إدخال تعديلات جوهرية على صعيدين:

الأول: توزيع الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الثـاني:إجـراء تعـديلات فـي بعـض المـواد والكلمـات بحيـث تجعلهـأقرب إلـى تطلعات وأماني الشعب الفلسطيني.

يقع مشروع الدستور الجديد في ٩٦، منها ٢٢ ماده جديدة وزعت على جميع أبواب دستور ١٩٦٢وألحقت كلمة فلسطين في كل مكان يرد فيه لفظ قطاع غزة، وأقترح إعطاء الصلاحيات التي كانت لوزير الحربية بخصوص القطاع للنائب الأول لرئيس الجمهوريةالعربية المتحدة، وألا يمارس عضو المجلس التنفيذي عملا غير عمله وتكون مدةدورة انعقاد المجلس التشريعي ستة شهور على الأقل بدلا من أربعة شهور، ومدة عضوية المجلس التشريعي أربع سنوات بدلا من ثلاث.

كـان دسـتور ١٩٦٢ بـنص علـى أن الحـاكم الإداري العـام هـو رئـيس المجلـس التشريعي، إلا أن دستور ١٩٦٤أقترح التعديلات التالية:

---

(١) الوقائع الفلسطينية، عدد خاص بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٦٢.

(٢) الوقائع الفلسطينية، مصدر سابق، انظر المواد من ١٣-١٤، والمادة ٢٠.

١- استبعاد الحاكم الإداري العام من عضوية المجلس التشريعي وبالتالي من رئاسته.
٢- زيادة عدد المنتخبينمن ٢٢ عضوا إلى ٢٤ عضوا، وتخفيض عدد المعينين من ١٠ إلى٨ أعضاء، بهدف زيادة عدد المنتخبين من الفلسطينيين وتخفيض عدد المعينين المحسوبينعلىالإدارة المصرية.

كذلك اقترحت اللجنة الدستوريةللمجلس التشريعي الفصل بين منصبالحاكم الإداري العام وبين منصب رئيس المجلس التنفيذي وأن يكون عدد الأعضاء المنتخبين ٣٣ عضوا بدلا من ٢٢ عضوا وأن يختار أعضاء المجلس التنفيذي من بين أعضاء المجلس التشريعي.

غير أن الإدارة المصرية حاولت بشتى الطرق والوسائل أن تُبقي على دستور ١٩٦٢، متعللة بالظروف الذاتية والموضوعية لقطاع غزة، لأن التعديلاتالمقترحة في مشروع دستور ١٩٦٤، كانت من وجهة نظر الإدارة المصرية تناسب دولة مستقرة، وتذرعت بأن الوضع الحالي يستوجب الاهتمام لمعركة التحرير وليس للتعديلات.

من الملفت للنظر أن السلطات المصرية تصرفت بطريقة دبلوماسية في عدم الاستجابة لقبول مشروع دستور ١٩٦٤، فأوكلت مهمة التصدي لذلك لعدد من الفلسطينيين من، أعضاءالمجلس التنفيذي وكأن الأمر نابع عن رغبة فلسطينية وليس مطلبا مصريا. ومهما قيل في دستور ١٩٦٢ من سلبيات فانه جعل قطاع غزة يحتفظباسم فلسطين ومن خلال الجامعة العربيةعملت مصر على خلق كيانية فلسطينية.

أمّا الخلفيات التي كانت تحرك واضعي التعديل الدستوري المذكور فهناك رفض قاطع للدكتاتورية المصرية التي كان يمثلها الحاكم الإداري العام المصري، على أساس اعتبار قطاع غزة منطقة عسكرية، تدار بموجب قانون الطوارئ، كما كن هناك تأكيدا على الكيانية الفلسطينية والدور الفلسطيني.

المبحث الثاني

دعوة مصر لعقد مؤتمرات قمة عربية من أجل فلسطين.

المطلب الأول: مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث وفلسطين.

- **مؤتمر القمة العربي الأول**

دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد مؤتمر عربي في القاهرة موجها الدعوة إلى الملوك والرؤساء العرب أثناء خطابه في مدينة بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣، مشيرا إلى الأسباب الداعية لعقد هذا المؤتمر وهي: لبحث الموقف الذي ينبغي أن تواجه به المؤامرة الصهيونية لتمويل مجرى نهر الأردن ومن أجل فلطين وتفعيل قرارات الجامعة العربية، وبعد مرور بضعة أيام على هذا الخطاب وجهت وزارة الخارجية المصرية الدعوة بصفة رسمية لعقد المؤتمر عبر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

استجابة لذلك عُقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة من (١٣-١٧) يناير ١٩٦٤، بهدف اتخاذ موقف عربي موحد للتصدي للمشروع الصهيوني القاضي بتحويل مجرى مياه نهر الأردن، وحل الخلافات العربية – عربية، ولم يكن موضوع الكيان الفلسطيني أو إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني مدرجا على أجندة أعمال المؤتمر، لكنه أثير بعد انتهاء المناقشات، فأصبح من المفيد بالنسبة للحكام العرب أن يستجيبوا لرغبة عارمة في إبراز الكيان الفلسطيني، فتقدموا بذلك ترضية للرأي العام العربي.

تم بحث موضوع الكيان على أعلى مستوى تمثل فياجتماع الملوك والرؤساء العرب الذين قرروا العمل على تنظيم الشعب العربي الفلسطيني في الشتات وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه المغتصب وتقرير مصيره بنفسه[١].

استبشرت الجماهير العربية خيرا، وراحوا يعقدون الآمال على مقررات الجامعة العربية بشأن فلسطين وإبراز كيان لشعبها.

والسؤال الذي يطرحه الباحث هو: هل كان الملوك والرؤساء العرب متفقين على ذلك؟

يجيب على هذا السؤال أحمد الشقيري قائلا: " إن الملوك والرؤساء العرب لم يكونوا متفقين على ماهية الكيان الفلسطيني، فكان الملك حسين مصمما ألا يظهر في بيان مؤتمر القمة العربي الأول تعبير الكيان الفلسطيني، ورأى الرئيس السوري ياسين

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣١٣، ص ١٢٦٧.

الحافظ، أنه لا فائدة من إنشاء هذا الكيان، في حين كان الملك سعود برى إنشاء حكومة فلسطينية " [١] . وكان الرئيسان: الحبيب بورقيبة وأحمد بن بلا يريان تأسيس جبهة تحرير فلسطينية وطنية [٢] .

أكد أحمد الشقيري على أن قرار الملوك والرؤساء العرب لم يخولوه بإنشاء كيان فلسطيني فقال: " كانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس ومن ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني... لكنني.....عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع، فأدعو إلى مجلس وطني " [٣] .

بذلك يكون أحمدالشقيري قد مهد الطريق أمام عقد أول مؤتمر وطني فلسطيني من هذا النوع وتقبلت المنظمات الفلسطينية فكرة إنشاء كيان فقد صدر في بيروت بيان بتوقيع حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين والشباب العربي الفلسطيني في لبنان بالموافقة على إنشاء كيان فلسطيني على أساس إجراء انتخابات حرة.

وتم إعداد قائمة نهائية بأسماء المرشحين الذي بلغ عددهم أربعمائا وعشرون عضوا، منهم مائتان وواثنى عشر من ضفتي الأردن[٤]

ويمكن للباحث إبداء ملاحظتين على تمثيل عضوية الشعب الفلسطيني في المؤتمر الوطني الفلسطيني هما:

الأولى: إيجابية وتتمثل بشكل واضح في التوزيع الجغرافي والعددي للشعب العربي الفلسطيني.

الثانية: سلبية وهي أن أحمد الشقيري، سلك في طرقة تمثيل الفلسطينيين المسلك التقليدي الذي ضم أغلبية ساحقة من ممثلي الفئات العليا وما يسمى بالوجهاءمثل: رؤساء البلديات وأعضاء الغرف التجارية والصناعية ومديري المصارف وغيرهم.ولم يشمل سوى أعداد قبيلة من ممثلي المنظمات التي كانت تتهيأ لممارسة الكفاح المسلح [٥]

---

(١) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٦-٥٠.

(2) Liala.S.Kadi،Arab summit conference and the Palestine problem، Beirut،p.l. o.Research Center، 1969، p 99.s.

(٣) أحمد الشقيري، من القمة..، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٤) رشيد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤- ١٩٧٤، بيرون، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٥، ص٨-١٠.

(٥) خيري حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٤ /ص ٤٢٣، وكان من الأجدر أن يمثلوا هؤلاء الأكثرية.
وفد عقد المؤتمر يوم ٢٨ مايو ١٩٦٤

وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة متابعة قراراتمؤتمر القمة العربي الأول في ٥ يونيو ١٩٦٤، اتهم الشقيري بتجاوز حدود صلاحياته التي خولها له المؤتمر [١]، غير أن معارضة الدول العربية لما قام به الشقيري، كانتتقابل بدعم ومساندة من مصر التي بدا تأثير ها واضحا منذ أن تم اختيار الشقيري ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية، حيث كانت تربطه علاقات وطيدة بعبد الناصر.

كان تصّور الشقيري للكيان الفلسطيني يختلف عنمفهوم رؤساء بعض الدول العربيةفقال: " لقد قيل لي أن الكيان يهدف إلى غرضين:

أولهما، سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطينية وثانيهما، أن تتخلى الدول العربية عن فضية فلسطين وكلا الأمرين باطل من أساسه.... الكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تسهم غي تحرير وطنهم " [٢] وذلك ببناء الجهاز العسكري ومهمته تمكين القادرين على حمل السلاح في خدمة وطنهم، والجهاز التنظيمي وهو تشكيل اتحادات ونقابات، والجهاز السياسي وتكون مهمته إعلامية، والجهاز المالي ويشمل الصندوق القومي الفلسطيني [٣] هناك من يرى أن مصر كانتتريد من الكيان الفلسطيني أن يكون مجرد منبر إعلامي، له دور دبلوماسي على الصعيدين العربي والدولي[٤]، واستشهد أصحاب هذا الرأي بقول عبد الناصر لأعضاء المجلس التشريعي من أبناء قطاع غزة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٢، في العيد العاشر للثورة المصرية إذ قال لهم: " من بقول لكم أن قضيتكم سهلة فإنما يخدعكم، فقضية فلسطين من أصعب القضايا في العالم لأنها ليست إسرائيل، وإنما إسرائيل ومن وراءإسرائيل...ومن يقول أنه وضع خططا لحلها إنما يخدعكم، فأمامنا قضية معقدة ويجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية " [٥].

ذهب فريق آخر للقول بأن هدف مصر من بناء الكيان الفلسطيني ليكون أداة ضغط وسلاح تشهره في وجه الحكومات العربية المعادية لسياستها وكأداة ضغط على الفلسطينيين أنفسهم وبعض تطلعاتهم، وخصوصا التي برزت في قطاع غزة خلال العامين(١٩٦٢/) ١٩٦٤، وللاستفادة في نفس الوقت من منظمة التحرير الفلسطينية لتخفيف الضغط عن الحكومة المصرية من قبل الجماهير الفلسطينية التي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦١

(٢) أحمد الشقيري، من القمة...، مصدر سابق، ص ٦١.

(٣) مجلة الحياة اللبنانية، بيروت، ٢٨ فبراير ١٩٦٤، تصريح لأحمد الشقيري.

(٤) عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مجلة شئون فلسطينية ، بيروت، العدد٤٢/٤١، مركز الابحاث الفلسطينية، فبراير ١٩٧٥، ص ٥٥.

(٥) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص ١٢٤-١٢٦.

كانت تطالب دوما بمعركة للتحرير، أي توجيه أنظار تلك الجماهير إلى المنظمة بدلا من الحكومة المصرية[١] .

وفد عقد المؤتمر يوم ٢٨ مايو ١٩٦٤، في مدينة القدس وافتتحه الملك حسين، بحضور ممثلين عن الملوك والرؤساء العرب وأمين الجامعة العربية وممثلي التجمعات الفلسطينية.والملاحظ أن هذا المؤتمر قد أسس هيئات شبيهة بتلك التي للدولة، حيث تكوني (م. ت. ف،) بهياكلها: مجلس وطني، لجنة تنفيذية، الأجهزة والمؤسسات والدوائر والمكاتب وجبش التحرير والصندوق القومي، كل ذلك كان بعم الحكومة المصرية ومساندتها.

غير أن مجريات الأمور تدلل علىخلاف ذلك وتشير إلى أن هدف مصر من إبراز الكيان الفلسطيني، كان جزءا من التصور القومي العام في فكر الرئيس عبد الناصر وهو م أكد عليه في عدة مناسبات، ففي خطابه بالجزائر يوم ٢ يوليو ١٩٦٢، فال: " شعب فلسطين هو الطليعة، ويجب علينا أن نعزز هذه الطليعة بجميع الإمكانيات، المادية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة " [٢] . كما أنه ذكر ذلك أيضا في ديسمبر من نفس اعام فقال أيضا: " طالت بوحدة العمل العربي من أجل فلسطين..... ودعيت إلى مؤتمرات القمة " [٣] .

أمّا بخصوص قول عيد الناصر بأنه لم تكن لديه خطة جاهزة لتحرير فلسطين، فانه كان يرد على تصريحات الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في رطلك الفترة عن الخطط التي وضعها لتحرير فلسطين، ثم أن عبد الناصر أكد لوفد غزة أنه يعمل بالاستعداد بكل الإمكانات المعنوية والمادية، إذ قال: " لا بد أن نعد أنفسنا بالعمل وليس بالكلام والمزايدات " [٤] .

إذن كان الرجل واقعيا، فاعترف أن القضية الفلسطينية معقدة وصعبة و هذه الصراحة لا تعتبر بمثابة نفض اليد كما أدعى بعض الباحثين[٥] . نبل على العكس من ذلك، فالقائد الذي يكون على غير استعداد ويحاول ‘يهام الناس أنه مستعد، هو خائن في حق أمته ووطنه، ويذكر قائد جبهة تحرير فلسطين (حسن الصبارين) : أنه كان لدى عبد الناصر نية أكيدة في التحرير غير أن الظروفلم تساعده[٦] . ويبدو أنه كان واضحا لدى القيادة المصرية الطبيعة المعقدة للصراع العربي- الصهيونيوموقف

---

(١) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص١٢٨.
(٣) منظمة الشباب الاشتراكي، عبد الناصر الفكر والطريق، ، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٢، ص ٢٦٦-٢٦٧.
(٤) فلسطين من أقوال عبد الناصر، مصر سابق، ص١٢٢.
(٥) فريق من الباحثين القوميين.، مرجع سابق، ص ٤٠.
(٦) مقابلة الباحث معه بدمشق بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣.

الدول الكبرى منهومن هنا كانت مصر تدير هذا الصراع بمفهوم يقوم على الأسس التالية[1] :

١- تشجيع المقاومة الفلسطينية الداخلية وتقديم الدعم لها.
٢- العمل على تجهيز القوة العسكرية وبناء الدولة العربية القادرة على مواجهة الكيان الإسرائيلي عسكريا واقتصاديا وسياسيا.
٣- المقاطعة الشاملة للكيان الإسرائيلي.
٤- تعميق العزلة الدولية للكيان الإسرائيلي بكشفه على حقيقته لأمام العالم.

لقد كانت مصر بعد مؤتمرالقمة العربي الأولراغبة في إنشاء الكيان الفلسطيني ولم يكن من قبيل الصدفة أن الشقيري قبل أن يبدأ جولته على الدول العربية واتصالاته لمناقشة أمر تنظيم الشعب الفلسطيني حسب مقررات مؤتمر القمة الأولأن يجتمع يوم ١١ فبراير ١٩٦٤، بالدكتور فوزي وزير الخارجية المصرية ويعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمالية.

وكان لموقف مصر الداعم لإنشاء الكيان الفلسطيني في صيغته التي عرضها الشقيري، وهي أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يمارس أية سيادة، كفيلا بالحد من تأثير المعارضة التي أبدتها بعض الدول العربية والتي استمرت في المعارضة حتى بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية مثل الأردن التي كانت ترفض حتى مجرد مبدأ إقامة كيان فلسطيني شكلي.

أمّا بالنسبة لموقف الكيان الإسرائيلي من قرارات مؤتمر القمة العربية الأول فقد تمثل في البيان الذي ألقاه ليفي أشكول في الكنيست والني جاء فيه[2] :

١- إنقرارات مؤتمر القمة العربي تضمنت تهديدا باستعمال القوة ضد (إسرائيل).
٢- إنقرارات مؤتمر القمة العربي تتعارض واتجاهات السياسة الدولية التي تدعو إلىإزالة التوتر وتعزيز السلام.
٣- إن مؤتمر القاهرة قد أوضح للعالم من الذي ينوي العدوان، الذي يهز ضمير كل محب للسلام.
٤- يتضح من رد الفعل الإسرائيلي السابق، أن ليفي أشكول يحاول أن يظهر للعالم الدول العربيةبمظهر المعتديوتناسأن دولته المزعومة قائمة أصلا على الاغتصاب والباطل، وأن وجود دولة الكيان مخالف لكافة الشرائع والقوانين الدولية.

---

(١) حبيب قهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، دمشق، مؤسسة الأرض والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٢٩٥.
(٢) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

- **مؤتمر القمة العربي الثاني**

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في٥ سبتمبر ١٩٦٤، في قصر المنتزهبالإسكندرية، وفيه ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة قصيرة، أكد فيها على ضرورة تعزيز إمكانيات الدفاع المشتركفي وجه الأخطار المتزايدة على الأرض المحتلة منفلسطينبكل ما ينطوي غليه ذلك من مجالات العمل سواء كانت إنشائية، سياسية أو اقتصادية[١].

وما يهم الدراسة هو تلك القرارات التي اتخذها المؤتمرون على الصعيد الفلسطيني وكانت في مجملها كالتالي[٢]:

١- تم الاعتراف الرسمي والمعلن بمنظمة التحرير الفلسطينية.
٢- الالتزام بتحرير فلسطين، ووضع خطة للعمل المشترك.
٣- ترحيب المؤتمربقيام منظمة التحرير الفلسطينية، دعما للكيان الفلسطيني، وطليعة للنضال الجماعي لتحرير فلسطين
٤- اعتماد القرار الذي اتخذته (م. ت. ف) بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتعيين التزامات الدول الأعضاء في الجامعةالعربية، لمعونة المنظمة في ممارسة مهامها.
٥- العمل على مواجهة الاستعمار والصهيونية.

كما أعلن الرئيس عبد الناضر، أمام المؤتمر وضع قطاع غزة وسيناء تحت تصرف (م. ت. ف) لتكون هذه المناطق منطلقا وقاعدة عسكرية لتدريب القوات الفلسطينيةفي زحفها المنتظر لتحرير فلسطين، وأعلن العقيد وجيه المدني، قائدا للجيش الفلسطيني.

وكان من نتائج هذا المؤتمر الاتفاق على إنشاء مكاتب لمنظمة التحرير في معظم عواصم العالم لشرح الأدوار التي مرت بهاالقضية الفلسطينية، وتم الاتفاق بين الشقيري والدكتور عبد القادر حاتم (وزير الإعلام المصري) على تخصيص برنامج إذاعي لتوعية الشعب العربي بخطر الصهيونية واصدر كتب ونشرات بمختلف اللغات لشرح القضيةالفلسطينية.وعقدت اجتماعات مطولة بين الشقيري وعبد الخالق حسونة (أمين عام الجامعة العربية) لبحث الخطوات العملية لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني الخاص بفلسطين.

وكنتيجة لذلك وبتشجيع مصري ُقد في مدينة غزة المؤتمر الطلابي العالمي، في نفس الوقت الذي انتهى فيهمؤتمر القمة العربي، أشرف عليه اتحاد طلاب الكليات والمعاهد العليا بمصر واتخذ هذاالمؤتمر الطلابي عدة قرارات منها[١]

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج ١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٢١٨، ص ١٢٨٣، وانظر أيضا، الوثائق الفلسطينية العربية، ١٩٦٥، بيروت، مؤسسة الدراسات ١٩٦٦، ص ٤٠.
(٢) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣١٨ ص ٢٨٣.

١- إن قيام الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي يعد تهديدا مباشرا لأمنه وسلامته.
٢- إنالكيان الصهيوني بوجوده الحالي وسياسته خطر على السلام العالمي.
٣- إن السكوت على تشريد أكثر من مليون لأجيء فلسطيني من ديارهم يعد جريمة فظيعة.
٤- المطالبة بتكوين كتيبة طلابية من الطلاب العرب ضمن جيش فلسطين.
٥- تنظيم يوم من كطل عام يسمى يوم فلسطين تنظم فيه الدعاية للقضية الفلسطينية وتجمع فيه التبرعات لتدعيم الكيان الفلسطيني.
٦- دعوة شباب فلسطين المغتربين في جميع أنحاء العالم، إلى عقد مؤتمر على أرض فلسطين لتنظيم جهودهم من أجل استعادة وطنهم.

وفي أولفبراير ١٩٦٥، أصدر الفريق أول يوسف العجرودي (الحاكم الإداري العام) بقطاع غزة تعليماته لتنفيذ القرار الجمهوري القاضي بحل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني وتسليم أمواله ونقل جميع موظفيه ومكاتبه إلى (م. ت. ف) وفى ١٧ من نفس الشهر، اجتمع أحمد الشقيري بوزير خارجية مصر (محمود رياض) وصرح الشقيري بأن الاجتماع تناول طريقة معالجة القضية الفلسطينية، والخطوات التي تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية في المجالات العسكرية والسياسية [٢] .وفي نفس الشهرتم إنشاء مركز الأبحاث، ليكون مكانا لدراسة القضية العربية الفلسطينية مصدرا أمينا وأكاديميا للمعلومات عنها [٣]

أمّا بالنسبة للعمل النقابي الذي كان محظورا منذ عام ١٩٥٥، حين قامت الإدارة المصرية في قطاع غزة بحل نقابة المعلمين الفلسطينيين، إلا أنتلك الإدارة وافقت بعد إنشاء (م. ت. ف)، على لإقامة إتحاد العمال الفلسطيني فتم افتتاح المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين يوم ١٤ أبريل ١٩٦٥في مدينة غزة، بحضور ممثلين عن عمال فلسطين في كافة تجمعاتهم، وحضر المؤتمر رئيس اتحاد عمال مصر (أحمد فهيم) والأمين العام للعمال العرب (محمد أسعد راجح) [٤] .

و في أول مارس ١٩٦٥، افتتحت الحكومة المصرية إذا عة صوت فلسطين الناطقة بلسان (م.ن. ف)، وابتدأت البث من القاهرة، وفي ٨ من الشهر ذاته ـ ألقى الرئيس عبد الناضر خطابا جاء فسه: " إننا لن ندخل فلسطين على بساط من حرير،

---

(١) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٥٤٤-٥٤٥.
(٢) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق.
(٣) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.
(٤) المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين، القاهرة، مطبعة أطلس، ١٩٦٥، وفيه كامل نصوص الكلمات التي ألقيت من ١٤- ١٧ أبريل ١٩٦٥.

وإنما سندخلها على أرض مفروشة بالدم، وأن الدول العربية تتفوق على الكيان الصهيوني من حيث العدد، فلماذا لا نوجد جيوشا تهزم الكيان الصهيوني " [١] .

كما عقدت المرأة الفلسطينية أول مؤتمر لها في ١٩ مايو من نفس العام، في مدينة القدس، كما عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني دورته الثانية في قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة من ٣١ مايو -٤ يونيو ١٩٦٥ وافتتحه الرئيس عبد الناصر بخطاب ندد فيه بانهزامية الرئيس الحبيب بورقيبة ورفض إتباع طريق المزايداتوالصدق مع النفس[٢] .

- **مؤتمر القمة العربي الثالث**

جرى افتتاح هذا المؤتمر في الفترة من (١٣-١٧) سبتمبر ١٩٦٥، بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، وقد افتتحه الرئيس عبد الناصر، بصفته رئيسا للمؤتمر بكلمة حدد فيها مهمة هذا المؤتمرمؤكدا، إنها باختصار من أجل تحرير فلسطين وبأنه لا يمكن الفصل بين تحريرفلسطينوبين الحركة الشاملة للأمة العربية[٣] .، وقد ذكرت جريدة الأهرام القاهرية، أن المؤتمر عقد ثلاثة جلسات، كان البحث فيها يدور حول موضوع تحريرفلسطينوقد شمل النقاط التالية[٤] :

١- اقتراح الملك الحسن بتكوين حكومة فلسطين.
٢- التحفظات التي تضعها بعض الدول حول برتوكول العمل والإقامةوالتنقل للفلسطينيين ومن هذه الدول:الأردن، لبنان، الكويت، ليبياوالمغرب.
٣- موقف لبنان والأردن من رفض طلبات منظمة التحرير، بشأن تكوين قوات الجيش الفلسطينيعلى أراضيهم.
٤- الجانب العسكري في تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن:
   أ- تحرك قوات الدعم العربية من السعودية والعراق والأردن.
   ب- الخطط العسكرية لحماية عمليات تحويلروافد نهر الأردن.
٥- التقرير الذي قدمه الفريق عليعلي عامر، قائد القوات العربية الموحدة بتكليف من مؤتمر القمة العربي الثاني عن مشروع مواجهة الكيانالصهيوني على المدى البعيد وخطة تحرير فلسطين.

---

(١) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ج ٥، القاهرة مصلحة الاستعلامات، د.ت، ص ٤٤٧- ٤٤٩.
(٣) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مصدر سابق، راجع النصوص كاملة في الوثيقتين رقمي، ١٧٧، ١٧٩.
(٤) جريدة الأهرام، القاهرة، تاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٦٥.

وكانأحمد الشقيري قد تقدم في ١١ سبتمبر ١٩٦٥، إلى المؤتمر بعدة اقتراحات منها [١]:

١- المطالبة باعتماد الخطة العسكرية التي اقترحتها قيادة م. ن. ف.
٢- الموافقة على إنشاء القوات الفلسطينية الإضافية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.
٣- العمل على تطبيق التجنيد الإجباري المعمول به في قطاع غزة على جميع أبناء فلسطين.
٤- منح قيادة م. ت. ف.كافة التسهيلات والحصانات التي تيسر لها للقيام بالمهمات الملقاة على عاتقها.
٥- الموافقة على برتوكول تنظيم شؤون الفلسطينيين الخاصة بالسفر والإقامة والعمل.
٦- تيسير جميع الأسباب أمام الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية لإجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المقبل.
٧- تسهيل مهمة (م. ت. ف.) في تحقيق التنظيم الشعبي لأبناء فلسطين في أماكن تواجدهم.
٨- الموافقة على نظام الجباية الشعبية لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني.
٩- اعتماد ميزانية م. ت. ف.
١٠- منح المنظمة ومكاتبها التسهيلات والحصاناتومنها إنشاء شبكة لاسلكية بين مقر المنظمة وفروعها.

وقد أقر المؤتمر خطة منظمة التحرير بالكامل[٢] .وبذلك يتضح دور مصر الداعم والمتميز لإبراز الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)

فالحكومة المصرية هي أول من دعت إلى عقد مؤتمرات القمة العربية من أجل ذلك، وهذا ما أشار إليه الرئيس جمال عبد الناصر فقال: "أمّا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، فهي على استعداد لتقديم كل شيء سواء كان ذلك بالنسبة لأرض الجمهورية بما في ذلك سيناء أو قطاع غزة، وأن الجمهورية مع الفلسطينيين قلبا وقالبا وتعتبر نفسها قاعدة الثورة" [٣] .

هكذا بجهود مصرية تم تأسيس (م. ت. ف) بهيكلها العام والبحث لا يتفق مع من يقول أن الحكومة المصرية، أنشأت المنظمة الفلسطينية كإطار سياسي لتطويق التململ الفلسطيني آنذاك، ومنعه من السير قي تيار الثورة والقوة المسلحة وإبقائه في إطار الوصاية العربية وهناك من صور (م. ت. ف) بأنها منظمة ناصرية وأن أحمد

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، وثيقة رقم ٣٤١، ص ١٣٧٩.وانظر أيضا، صحيفة الجهاد الأردنية، عمان، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٦٥..
(٢) أحمد الشقسري، على طريق الهزيمة، مصدر سابق، ص ٧٦.
(٣) المصدر نفسه ونفس الصفحة.

الشقيري ما هو إلا موظف في وزارة الخارجية المصرية وما إلى ذلك من الكلام، صحيح أن (م.ت. ف) وجدت بترخيص عربي وبمجهود مصري مكثف، وهذا في حد ذاته ليس عيبا، بل هو عمل نضالي ثوري تبناه عبد الناصر، وأيده المخلصون من الرؤساء والملوك العرب، ليكون الشعب الفلسطيني طليعة العمل النضالي من أجل تحرير فلسطين المغتصبة ولأن تحرير فلسطين مسؤولية وطنية وعربية وإسلامية وتحتاج لكافة جهود العالم الذي يقف مع الحق وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

المطلب الثاني: أزمة مؤتمرات القمة العربية والاقتراح المصري البديل

في عام ١٩٦٥، خاضت مصر معركتين دبلوماسيتين، كانت المعركة الأولى تتمثل في دعوة الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع ألمانيا الغربية، نظرا لتطور علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ففي فبراير ١٩٦٥ كشفت صحيفة الأهرام القاهرية عن صفقة الأسلحة الضخمة التي زودتبها حكومة ألمانيا الغربية الكيان الصهيوني والتي بلغت قيمتها ثمانين مليون دولار أمريكي.

وعلى أثر ذك دعت الحكومة المصرية الدول العربية إلى قطع علاقتها مع ألمانيا الغربية والاعتراف بحكومة ألمانيا الشرقية، فاستجابت معظم الدول العربية لقرار قطع العلاقات ما عدا :ليبيا وتونس والمغرب، ولكن معظمها تحفظ على قرار الاعتراف بألمانيا الشرقية.

أما المعركة الأخرى، التي شنتها الحكومة المصرية على الرئيس التونسيأثر تصريحه بآراء جديدة حول الصراع العربي – الصهيوني، عندما أشار إلى أن سياسة المراحل التي نجحت معه في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي يمكن تطبيقها في قضية فلسطين، وطالب بإنشاء دولة فلسطينية على الأراضي المحررة آنذاك (الضفة الغربية وقطاع غزة)، [١].

لعل ذلكشكل كان بداية الأزمةفي العلاقاتالعربية – العربية عام ١٩٦٥، غير أول إشارة وردت بالفعل إلى عدم ارتياح الحكومة المصرية تجاه مؤتمرات القمة العربية وسياساتها كانت في خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ مارس ١٩٦٦، في السويس حيث وجه النقد لما أسماهم بالرجعيين العربوارتباطهمبالاستعمار، عندما أدلى وجدد الحديث عن مؤتمرات القمة عندما أدلى لصحيفة(بلينز) الهندية يوم ٩ مايو من نفس العام، حول سؤاله، عما إذا كان الوقت قد حان للتخلي عن تجربتكم مع الوحدة الرأسية (وحدة الحكومات) والتركيز على التضامن الأفقي بين الشعوب العربية فقال: "إن مؤتمرات القمة ربما لم تحقق كل لا ما كانمنتظرا (منها) .....لكنه من الخطأ القول

(١) اليوميات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٤.

بأن التجربة قد فشلت.... (وأنه) سيعمل على جبهتين هما الجماهير العربية ورؤساء الدول "[١].

وفي ١٥ يونيومن نفس العام، جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر "أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا بالعمل الثوري، وفي خطاب آخر يوم ١٠ يوليو من نفس العام أشار إلى أن الرجعيةالعربيةاستفادتمن مؤتمرات القمة فانتقلت من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم على القوى الوطنية، وأن مصر لن تذهب إلى مؤتمر القمةالقادم[٢].

وطالبت وزارة الخارجية المصرية بتأجيل مؤتمرات القمة العربية إلى أجل غير مسمى، لأنه لا يحقق من وجهة نظر مصر، في ذلك الوقت الأهداف التي دعت من أجلها مصر إلى عقد مؤتمرات القمة، ورفعت في ٢أغسطس ١٩٦٦، إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أعلنت فيها أنها لا تمانع في أية مساع تبذل من أجل إزالة الأسباب التي دعت إلى التقدم بهذا الطلب، وقد أوضح الرئيس عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٤ نوفمبر من نفس العام مشيرا إلى سياسة مؤتمرات القمة وموضحا موقفه منهاوهي:

١- إدانةالحلف الإسلامي لصالح القوى الأجنبية الراغبة في السيطرة.
٢- استمرار عداء السعودية للثورة اليمنية.
٣- خروج الرئيس الحبيب أبو رقيبة بدعوة صلح مع الكيان الإسرائيلي.
٤- عقد صفقة الأسلحة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل مبررا لأمريكا أن تقدم أسلحة جديدة للكيان الإسرائيلي.

في ديسمبر من نفس العام ألقى، محمد صدقي سليمان (رئيس الوزراء المصري) بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الأمة المصري وأوضح أن مصر تضع كل إمكاناتها وراء نضال الفلسطينيين في وجه العنصرية الصهيونية وأسيادها [٣].

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية، مصدر سابق، وثيقة رقم ٧٤، ص ١٦٧.
(٢) الأهرام، القاهرة، بتاريخ، ٢١ يوليو ١٩٦٦.
(٣) المصدر نفسه، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٦.

المبحث الثالث

حرب يونيو١٩٦٧ والقضية الفلسطينية.

المطلب الأول :مقدمات حرب ١٩٦٧ و أسبابها

لعل دراسة مقدمات حرب يونيو ١٩٦٧ تفوق في أهميتها دراسة مجريات الحرب نفسها، لأنه لم تحدث اشتباكات جدية بين القوات الإسرائيلية وبين القوات العربية، من هنا تأتي دراسة مقدمات هذه الحرب لأن مقدماتها جزء من تاريخ المنطقة العربية، وجزء من تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلاقة ذلك بالصراع الامبريالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنظر إلى الثورة المصرية على أنها خطر يهدد الكيان الإسرائيليوالمصالح الأمريكية، ليس في الوطن العربي فقط، وإنما أيضا في دول العالم الثالث، ولابد من احتوائها أو استخدام القوة لإزالتها.

بهذا المفهوم زار مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية (ليندون جونسون) عام ١٩٦٥، الرئيس عبد الناصر، عارضا عليه إمكانية إقامة علاقات متميزة مع مصر، وكانت شروط المبعوث الأمريكي كالتالي [١] :

١-وقف عملية التحول الاشتراكي داخل مصر.
٢-نزع فكرة الوحدة العربية والاكتفاء بفكرة مصر للمصريين.
٣-وقف زيادة الجيش المصري عند هذا الحد.
٤-الإشراف الكامل للمستشارين الأمريكيين على صناعة الأسلحة الحربية داخل مصر.
٥-تهيئة السبيل لحالة سلام مع الكيان الإسرائيلي
٦-وقف استثارة الشعور القومي ضد الكيان الإسرائيلي.

(١) حسن صبرا، لمصر ولعبد الناصر، بيروت، دار النشر، ١٩٨٠، ص ٥٤-٥٥.

وهنا يمكن إثارة السؤال التالي: هل قبل عبد الناصر بتلك الاملاءات الأمريكية؟

لقد رفض عبد الناصر تلك الاملاءات الأمريكية، وخرج المبعوث الأمريكي شبه مطرودا [١]. أيضا خلال تلك الفترة، كانت العلاقات العربية – العربية آخذة في التحسن، حيث بدأت مؤتمرات القمة العربية في الانعقاد، ومن الطبيعي أن مثل تلك الأوضاع العربية تقلق الحكومة الأمريكية، ويدا التخطيط لضرب الثورة المصرية، وكالعادة كان الكيان الإسرائيلي هو الأداة، كان ذلك هو مقدمات حرب ١٩٦٧، أمّ الأسباب المباشرة فكانت لكم يلي:

منذ شهري مارس وأبريل ١٩٦٧،، تدهورت الأوضاع بشكل خطير على الحدود بين سورية وفلسطين المحتلة، وكانت القيادة الإسرائيلية تتهم الحكومة السورية بالسماح للفدائيين الفلسطينيين بالتسلل عبر حدودها إلى فلسطين المحتلة للقيام بالأعمال الفدائية.

فألقى رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي (ليفي أشكول) خطابا يوم ٢١ مارس من نفس العام، في نادي الصحافة، أشار فيه إلى أعمال الفدائيين الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة، وهدد بالانتقام من سورية [٢]، كذلك صرح رئيس أركان الحرب للكيان الصهيوني (اسحق رابين) بأنهفي وسع قواته أن تحتل دمشق إذا لزم الأمر [٣]. وتطور الوضع فحدثت عدة اشتباكات جوية وبريةبين القوات السرية والقوات الإسرائيلية في مطلع أبريل من نفس العام، وكان ذلك في عمق الأجواء السورية لمسفة ٧٠ كم، كما استخدمت الدبابات والمدفعية الإسرائيليةفي تلك العمليات[٤].

خلال تلك الأحداث ألقى الرئيس السوري (الدكتور نور الدين الأتاسي) خطابا جاء فيه: " لقد حاول الصهيونيون اليوم أن يعتدوا على حدودنا وحاولت طائراتهم أن تخرق سماءنا....إن سورية لن تشتكي بعد الآنبلسترد على العدوان، بتدمير قواعد العدوان في قلب الأراضي المحتلة " [٥].

ولما كانت مصر مرتبطة مع سورية باتفاقية دفاع مشترك منذ ١٠ نوفمبر ١٩٥٥، فقد قام وفد عسكري مصري برئاسة قائد القوات الجوية الفريق أول محمد صدقي محمود، بزيارة إلى دمشق يوم ١٠أبريل ١٩٦٧بهدف وضع خطة عسكرية لمواجهة جميع الاحتمالات، وصدر بيان مشترك عقب الزيارة يفيد أن سورية ومصر

---

(١) المرجع نفسه ص٤٧..
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان ٤-٥، مصدر سابق، ١٩٠- ٢٩٧.
(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٢٢٢.
(٤) أجار يشيف، مرجع سابق، ص ١٥٤.
(٥) اليوميات الفلسطينية، المجلدان، ٤-٥، ص ٢٩٩.

تؤكدان تصميمهما على التصدي المشترك لإسرائيل[١] . وأكد على ذلك الفريق أول علي علي عامر (قائد القيادة العربية المتحدة) .

وفي ١ مايو من نفس العام، ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا، أشار فيه إلى أن مصر لم تتدخل في المعركة الجوية التي دارت يوم ٧ أبريل لسببين وهما[٢] :

- أن السوريين أبلغوا أنهم ليشوا في حاجة للتدخل.
- أن مدى سلاح الجو المصري لا يصل إلى سورية من قواعد في مصر.

غير أن الأمر اختلف حينما وصل إليه مندوبان من المخابرات السورية يوم ٨ مايو ١٩٦٧، وأخبراه بأن تسع عشرة كتيبة إسرائيلية تُحشد على الحدود السورية، كما أكد ذلك الأمر مصادر سوفيتيةالتي أبلغت مصر بأن بأن فيلقين إسرائيليين على الحدود السورية، وتلقى عبد الناصر أيضا من دمشق تقريرا بعث به السفير السوري بالقاهرة (_ صلاح الطرزي) يشير إلى أن مصادر موثوقة أن العدوان سيكون بين الفترة من ١٢- ١٦ مايو ١٩٦٧[٣] .

بناء على تلك المعلومات أصدر عبد الناصر تعليماته إلى قطاع الجيش بالتوجه إلى سيناء، ظنا منه أنه بذلك يشكل ضغطا على القيادة الإسرائيلية للكف عن مهاجمة سورية، وكانت قوات الأمم المتحدة ترابط في مراكزها في سيناء منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦،، فوجه اللواء محمد فوزي، إلى الجنرال الهندي ريكي (قائد قوات الأمم المتحدة) رسالةبتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٧، تضمنت: أنه أصدر الأمر إلى القوات المسلحة المصرية بأن تكون على أهبة الاستعداد، إذا بدأت القوات الإسرائيلية عدوانها على أية دولة عربية، ومحافظة على سلامة قوات الأمم المتحدة المتمركزة في نقاط التفتيش، فأنني أرجوك العمل على سحبها من تلك النقاط[٤] .

كان عدد تلك القوات الدولية المرابطة في سيناء حوالي ثلاثة آلاف، وفي ٢من نفس الشهر، نشرت جريدة الجارديان البريطانية، طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية من بعض مواقعها وليس السحب الكامل، حيث أن اللواءمحمد فوزي كان قد طالب القوات الدوليةمن مواقعها الأمامية المتواجدة في نقاط المراقبة التي تواجهفيها القوات المصرية، القوات الإسرائيلية، عبر الحدود بين قطاع غزة ومنطقة إيلات، تفاديا لأي اصطدام بين قوات الطوارئ الدولية، وبين الجيش المصري، ولم تطلب مصر سحب القوات الدولية المرابطة في مراكز أخرى كشرم الشيخ أو غيرها[٥] .

---

(١) اليوميات الفلسطينية، المجلدان، ٤-٥، ص ٤٠٩.
(٢) الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٧.
(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص٧٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

حوّل الجنرال ريكي رسالةاللواء محمد فوزي إلى نيويورك لتدارسهامن قبل يوثانتمساعد الدكتوررالف بانش (المشرف على اتفاق الهدنة) فجاء الرد: " أن قوات الأمم المتحدة تمثل كيانا متكاملا، فإما أن تظل كلها أو تنسحب كلها " [١].

هكذا لم يعد أمام مصر خيار، وتمالانسحاب الكاملقوات الطوارئ الدولية، لم يكن مخططا له أن مسبقا، ولم تكن مصر تتوقعه في ذلك الوقت

وفي ٢٢ مايو ١٩٦٧، قام الرئيس عبد الناصر يرافقه المشير عبد الحكيمعامر وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وعلي صبري ونواب الرئيس وشمس الدين بدران وزير الحربية، حيث ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في ضباط القيادة، أعلن فيه إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية واستعرض التطورات التي أوصلت الأزمة إلى ما هي عليه، مشيرا إلى التهديدات الإسرائيلية لسورية وإنها حشدت بين ١١ و ١٢لواء وكان ذلك يوم ١٧ مايو محددا لعملية غزو سورية، فقررنا التحرك بسرعة، وأن الذين يثيرون الضجيج حول سحب قوات الطوارئ، وأردوا تحويل هذه القوات عن أهدافها الأساسية إلى قوات تحقق أهداف الامبريالية، وبات واضحا أن هناك تحالفا عضويا بين تلك الدول والكيان الإسرائيلي[٢].

جاء يوتانت إلى القاهرة يوم ٢٤ من نفس الشهر، وعرض على عبد الناصر تطورات الأحداث ووجهات نظره فيها، استمر الحوار ساعات، ثم خرج يوثانت باقتراح محدد قائلا:

" نحن الآن نحتاج إلى وقت فأنني أفكر في أن أطلب إلى جميع الأطراف أن يعلنوامراتوريمعلى تصرفاتهم " بمعنى تجميد الوضع على ما هو عليه ووافق عبد الناصر بشرط قبول الطرف الآخر ذلك، وكدليل على حسن نوايا مصر، صدرت الأوامر بتخفيف إجراءات الحصار عن خليج العقبة، وواصل عبد الناصر اتصالاته مع ديغول وأرسل وفدإلى موسكوبرئاسة شمس الدين بدران، وعاد يوثانت إلى نيويورك يوم ٥ مايو ١٩٦٧، للتشاور مع الدول الكبرى.

وفي ٢٨من الشهر ذاته ـ عقدعبد الناصر مؤتمرا صحفيا، ألقى في بداياته بيانا تمهيديا أكد فيه أن المشكلة الأساسية في الأزمة ليست مضايق تيران وليست مشكلة سحب قوات الطوارئ الدولية، فهذه عوارض طارئة، وإنما المشكلة الأكبر والأخطر هي مشكلة العدوان الذي وقعوما زال وقوعه مستمرا علىوطن من أوطان شعوب الأمة العربية في فلسطين.

بعد يومان على انعقاد هذا المؤتمر (في ٣٠ مايو) جاء ردرسالةيوثانتإلى عبد الناصر وكانت كالتالي: " سيادة الرئيس، انني أعرف أثناء محاوراتي الأخيرة معكم

---

(١) شوقي عبد الناصر، عبد الناصر، قبرص، شركة الموقف العربي، د. ت، ص ٤٩٧.
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان ٤، ٥، مصدر سابق، ص ٤٣٧

ومع وزير الخارجية محمود رياض، أنكم تدركون تماما الدوافع التي تدعوني إلى توجيه هذا النداء الشخصي والعاجل إليكم، أنكم تلاحظون ما يعنيه ذلك من تهديد قائم باستمرار ضد أوطاننا جميعا "[1].

وخلال تلك الاتصالات تركت القوات الإسرائيلية الجبهة السورية وتم سحب تلك القوات وحشدها على الحدود المصرية، فاستدعى عبد الناصر سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة قائلا له: إن الحشود الإسرائيلية الآن على الجبهة المصرية ولم يعد الخطر موجها ضد سوريا، بل إلى مصر، وكان تقدير الرئيس عبد الناصرللموقف كما يلي[2]:

١- سيعمل كل ما في وسعه لتفادي الحرب مع الكيان الاسرائيلي، وذلك ببذل جهدا سياسيا مكثفا.
٢- إن نسبة احتمال الحرب سوف تقل في حالة التركيز على نقل الأمر من المجال العسكري إلى المجال السياسي.
٣- إذا حدث ونشبت عمليات عسكرية، فان الجيش المصري سيكون قادرا على خوض معركة دفاعية طويلة.
٤- إن نشوب عمليات عسكرية في الشرق الأوسط سوف يخلق أزمة مواجهة عالمية وذلك يضغط بشدة من أجل وقف إطلاق النار.ودعوة القوات المتحاربة إلى مواقعها الأصلية.

لذلك ركز عبد الناصر على سرعة التحرك سياسيا، فرد على رسالةالرئيس الأمريكي في الأول من يونيو واعدا ببذل كا جهده لفتح سبيلاأمام يوثانتولن يغلق أمامه طريقا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر، وتصل الرئيس عبد الناصر بالرئيس الفرنسي (شارل ديغول)، الذي كان قد بعث إليه يرجوه ألا يطلق الطلقة الأولى، وحرّك عبد الناصر كل دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، فكانت كل المؤشرات تدل على أن التوتر خفت حدته، ولم يكن دور بخلد الرئيس عبد الناصر أن الولايات المتحدة كانت تعمل بسياستين، سياسة وزارة الخارجية(F O) وسياسة وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) .، ففي الوقت الذي كانت تتعامل فيه وزارة الخارجية الأمريكية مع يوثانت، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتعامل مع المؤسسة العسكريةالإسرائيلية.

أمّا بالنسبة لتحركاتالقيادة الإسرائيلية، فقد توجه رئيس دولة الكيان الإسرائيلي (شاراز) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عندما بدأت الجلسة الطارئة لمجل الأمن، وقام باجرا مباحثات مع جونسون ومع رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ويلسون)،

---

(١) محمد حسنين هيكل، لمصر...لا لعبد الناصر، مصدر سابق، ص ٨٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

وهكذا ضمنت دولة الكيان تأييد حكومتي واشنطن ولندن، وفي نفس الوقت شكلت دولت الكيان الإسرائيلي حكومة حرب، وأصدر وزير الدفاع (موشيه دايان)، أمرا بإعلان التعبئة العامة[١].

جاء صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، صباحا عاديا للجنود المصريين، الذين كانوا قد وصلوا إلى سيناء وأسعفهم الوقت بالكاد لأخذ مواقعهم القتالية، في حين كان الطرف الآخر (القوات الإسرائيلية) على أهبة الاستعداد، وفي حوالي الثانية صباحا قامت الطائرات الإسرائيلية بهجوم سريع لتوجيه ضربات جوية، إلى مص وسوريا والضفة الغربية، عقب الإعلان الكاذب أ عن تعرضهم للهجوم من القوات العربية، ونتيجة للمفاجئة الاستراتيجية التي أحدثتها الغارات الجوية الاسرائيلية على الجيوش العربية، كانت الخسائر ضخمة وأحدثت بلبلة في صفوف القوات المصرية والسورية والأردنية، مما نجم عنها أوامر خاطئة للقيادات العسكرية خاصة المصرية فقد تحطمت معظم الطائرات المصرية و هي رابضة في أماكنها[٢]، وكانت الخسارة في العتاد العسكري نحو ٨٠ %، واستشهاد آلاف الجنود المصريين في سيناء، وتم احتلال سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.

مما ترتب على نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ آثارا جسيمة عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية وأدبية.

المطلب الثاني: أثر حرب ١٩٦٧ على القضية الفلسطينية.

حققت دولة الكيان الإسرائيلي في حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧، انتصار عسكريا حاسما فاق كل تصورات القيادة الإسرائيليةعلى المستويين العسكريوالسياسي، استطاعت القوات الإسرائيلية خلال فترة زمنية قصيرة تدمير جيوش ثلاث دول عربية (مصر، سورية والأردن) والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العربية خارج ما يسمى بالخط الأخضر (الأراضي المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨) .

أدت تلك الهزيمة النكراءإلى استفاقة العرب من جديد على الأخطار التي تشكلها دولة الكيان الإسرائيلي على حاضر ومستقبل الأمة العربية، ففي ٢٨ يونيو ١٩٦٧، اتخذ الكنيست الإسرائيليقرارايضم القطاع الأردني من مدينة القدس (القدس الشرقية) إلى القدس المحتلة رغم استنكارالعديد مندول العالم وتحدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ورفضت العدول عن قرارات الضم والإلحاق.

---

(١) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١٥٦.

قامت الدول العربية بعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في ١٩ أغسطس ١٩٦٧، واتخذ عدة مقررات منها[١]:

١- لا صلح لا اعتراف لا سلام مع الكيان الإسرائيلي
٢- تأكيد المؤتمروحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي والتزام الدول العربية بميثاق التضامن العربي، الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي الثالث.
٣- تضافر كافة الجهود لاسترجاع الأراضي المحتلة أثر عدوان ١٩٦٧.
٤- توحيد الجهد السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي
٥- استئناف ضخ النفط العربي باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية
٦- دعم الإعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف
٧- الإسراع في تصفية كافة القواعد الاستعمارية في الدول الأجنبية.

أما على مستوى العمل الفدائي الفلسطيني فان النكسة قد وفرت لحركة المقاومة الفلسطينية فرصة التحرك بنوع من الحرية حيث كانت الأنظمة العربية تقيد حركتهاوتمنعها من ممارسة حقها في قتال ا لكيان المغتصب لفلسطين، غير أن مستجدات الأحداث، جعلت النظام الرسمي العربيلم يكن استفاق من ضربة ١٩٦٧، مما ساعد على نشاط حركة المقاومة الفلسطينية، كذلك تمكنت المقاومة من تجميع كمياتكبيرةمن الأسلحة التي تركتها الجيوش العربية عند انسحابها من مواقعها، وتمكن الفلسطينيون في داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من الاتصال بأشقائهم في الضفةالغربية وقطاع غزة وتمكنت حركة المقاومة من بناء قواعد لها في داخل فلسطين، على بالرغم من أنالإستراتيجية العدوانية للكيانالإسرائيلي في التعامل مع أي تحرك شعبي فلسطيني تستند تاريخيا على مبدأ السحق والإبادة، وتتفق على هذا مختلف الاتجاهات السياسية داخل الكيان الإسرائيلي[٢].

وكان من بين الشعاراتالتي طرحتها حركة المقاومة لمرحلة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧، " كل البنادق نحو العدو الصهيوني " و" طريق الوحدة يمر عبر تحرير فلسطين، والتعامل مع كل الأنظمة العربية دون أن تعوضع كلها على قدم المساواه والعمل على تسخين جبهات القتال ودعمها وطرح شعار عدم التدخل فيالشؤون الداخليةللأنظمة العربية وعدم الانجرار إلى معارك جانبية.

---

(١) وزارة الدفاع الوطني اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، ط١، مؤسسة الدراسات، ١٩٧٣، ص ٢٩٩.

(٢) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ١٩٨٧ -١٩٨٨، دمشق، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٨، ص ١٢.

وقد واجهت الثورة في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، قبول مصر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وكانت حركة المقاومة ترفضه مما أدى إلى صدام مباشر من بعض فصائل الثورة الفلسطينية مع النظام السياسي المصري باستثناء حركة فتح التي رفضت القرار دون مهاجمة مصر.

وقد تخللت مرحلة ما بين ١٩٦٧-١٩٧١، صراعات حادة بين حركة المقاومة الفلسطينية و بين القوى المضادة للثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان، فكانت تلك إحدى سمات الصراع في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ [١].

(١) منير شفيق، نظرة في تناقضات الوضع العربي العام ، ط١، بيروت ، دار نسرين ، ١٩٧٥، ص ٣٠-٣٤.